الباب الخامس

مصر وإيران وإسرائيل

والقوة الناعمة

من المهم عند التفكير في قوة مصر الناعمة أن نحاول تلمس الإطار النظري الذي من خلاله يمكن أن نفهم طبيعة القوة الناعمة للدولة المصرية في محيطها الاقليمي والدولي؛ لأن المشهد المصري يتسم عادة بالتعقيد الشديد نتيجة عاملين :

١-حجم الدولة ذاتها، وتعقد عملية صنع القرار، وتنوع مجالات التأثير.

٢-التاريخ الطويل للدولة المصرية، فهي دولة ذات جذور ضاربة في التاريخ لقرون طويلة وليست كيانًا سياسيًا مستحدثًا.

بما يجعل البحث عن أدوات للتحليل ومفاهيم تعين على التفسير مسألة في غاية الصعوبة ومضنية لأن النظام السياسي المصري أهدر كثيراً من الفرص لممارسة القوة الناعمة بما يضني حقًا ويؤلم من يخرج من الإطار الزمني اللحظي وينظر لتطور الدور المصري في محيطه وتراجع هذا الدور التاريخي

شهد مفهوم القوة الناعمة صعودًا بعد نهاية الحرب الباردة رغم أن ما يعبر عنه كان موجوداً قبلها وأثناءها، ويتجلى في استخدام أدوات

الاقناع والاستمالة وليس الضغط والإكراه في إدارة العلاقات الدولية، كأدوات الدبلوماسية الشعبية وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية، لكن للعلوم الاجتماعية دور في بلورة الظواهر بعد استقرارها وبصياغة مضمونها في مفاهيم، وصكها في مصطلحات تستوعب مجريات وتطور الظاهرة، وتخلق الدلالة للمفهوم الجديد بتحديد عناصر تعريفه، وهو ما قام به بامتياز جوزيف ناي حين أشار لهذا المفهوم والأدوات التي ينبغي أستخدامها ٠

عناصر القوة الناعمة لمصر:

مصر دولة تملك مقومات القوة الناعمة،فهي تملك التاريخ كرصيد حضاري، وتملك الموقع والثقل الديمغرافي في قلب الأمة العربية، وتملك المؤسسة الدينية البارزة وهي الأزهر بما يمنحها مكانة إسلامية، وتملك الامتداد في قلب القارة الأفريقية ، وتملك العقول والسبق العلمي في المنطقة العربية والريادة الفكرية والثقافية، والتجربة الليبرالية الأقدم في العالم العربي ، ولا مجال هنا لسرد التاريخ المعروف لذلك لكن هذه الأرصدة تآكلت لعدة عوامل عبر العقود الماضية لأسباب تتعلق ببنية الاستبداد في ظل نظام حاكم لا يريد أن يتنازل عن مركزيته في إدارة العملية السياسية، غير مدرك المشكلة الكبرى أن ضرب مقومات القوى الناعمة في الداخل لفرض السيطرة والتحكم هو تبديد لفرص القوة

الناعمة في الخارج، ومن هنا فإن التحول للاصلاح والديمقراطية، وتعزيز قوة المجتمع المدني ليست خيارا داخليا فحسب بل هي شرط القوة الإقليمية لمصر، وإذا أردنا التركيز على كل تلك العوامل فإن المساحة لن تتسع، لكننا سنتناول ثلاثة عناصر أساسية:

التاريخ كرصيد حضاري: يعد التاريخ رأس مال معنوي يمكن توظيفه كقوة ناعمة، والتاريخ الذي نقصده هو الامتداد والعمق الزمني ، فقد قامت مصر عبر تاريخها بأدوار متنوعة في محيطها الجغرافي، لكن الجغرافيا وحدها لا تكفل استمرار الدور التاريخي، كما أن مرور الزمن دون ممارسة فعلية متجددة الرؤية والأهداف لا يضمن استمرار ذلك الدور فى الدوائر المختلفة، الإقليمية العربية، والأفريقية ، والإسلامية، بل والدولية فقد اتخذ النظام في العقود الثلاثة الماضية منحى التركيز على الشأن الداخلي، وتم عزله عن محيطه العربي بعد كامب ديفيد، وعندما عادت العلاقات العربية-العربية لمسارها مرة أخرى كانت هناك قوى جديدة تريد أن تلعب أدواراً على الساحة فلم يدرك صانع القرار المصري تلك المستجدات ويمكن أن نضرب مثالاً بالأبعاد العلمية والثقافية فقد كانت مصر لفترة طويلة المركز التعليمي والفكري والإعلامي في العالم العربي، تُوفِد المعلمين وأساتذة الجامعات لدول شمال أفريقيا ولدول الجزيرة العربية، بما حقق نفوذاً مصرياً في تلك الدائرة لعقود طويلة، لكن تنامي القوة العلمية والإعلامية لدول الخليج

نتيجة توظيف بعض عوائد النفط في قطاعات التعليم والإعلام لتحقيق التحرر الكامل، ولتوظيف تلك القوة الناعمة في محيط دول مجلس التعاون، وتراجع ريادة التعليم المصري لتعثر سياسات التنمية، وتقديم مخصصات الأمن على مخصصات الرعاية ونوعية الحياة في تخطيط السياسات العامة، وتردي الأوضاع المهنية، وفقدان السبق في مجالات الإعلام والإنتاج الفني، وصعود دول مختلفة على الساحة العربية في مجال النشر والصحافة والفضائيات، كلها عوامل أدت لتراجع الدور المصري الذي صار يلاقي منافسة شديدة حتى في مجال مهرجانات السينما ورغم أن الطاقة البشرية المصرية ما زال لها الصدارة في تلك المنصات العربية المختلفة، إلا أنها لا يتم استثمارها باعتبارها قوة ناعمة مصرية؛ إذ يحتاج ذلك لخطة واضحة وإستراتيجية ثقافية تستفيد من المتاح وتحول المخاطر والتهديدات التي تلقاها القوة الناعمة المصرية إلى فرص وآفاق، لكن العقل المصري ما زال يعيش في تاريخه وليس في لحظته، مستكينًا لرصيد قديم لا يدرك أنه يفقده رغم أن أرصدة الآخرين تقوم على قوته البشرية في أحيان كثيرة وما يسري على الثقافة والصحافة والإعلام يسري على التعليم، فقد تطور التعليم الجامعي في الدول العربية، ولم يعد التعليم المصري جذاباً للغالبية العظمى من الشعوب العربية، والأجيال الجديدة الصاعدة التي ستشكل النخب المؤثرة في مجتمعها لم تتعرض لتأثير التعليم والثقافة المصرية نظراً للغزو

الأجنبي في تلك المجالات، من غزو ثقافي لغزو تعليمي-مدرسي وجامعي وبعثات الدراسات العليا للدول العربية لم تعد تتجه لمصر بل للدول الأجنبية أو لفروع الجامعات الأجنبية في دول الخليج وسيكون لهذا أثر بالغ على تآكل القوة الناعمة المصرية التي كانت ظاهرة في هذا الضمار وتاريخياً كانت قد حظيت مصر بمكانة متميزة بحكم كونها مركزًا للعلم الديني، ومثل الأزهر شعاعاً تعليمياً وفد له طلاب العلم عبر القرون، وحصلت مصر بذلك نفوذاً دينياً في أقطار العالم الاسلامي لكن نهضة الدولة الحديثة منذ عصر محمد علي فرضت قيوداً على هذا الدور؛ إذ توازى بناء الدولة مع محاولة تحجيم العلماء كنخبة اجتماعية لها دور سياسي لا ينكر، وبدأت الدولة تمارس سيطرتها التدريجية على موارد هذه المؤسسة التعليمية من خلال التحكم في استقلالها المالي والقانوني، وتم ذلك بالتدريج حتى وصل لذروته في الحقبة الناصرية، وكان ما جرى من خضوع وتبعية سياسية للأزهر في عصر السادات ومبارك تحصيل لما سبق، حيث يظل اختيار قيادات المؤسسة الدينية في يد رئيس الجمهورية، وتتبع الأوقاف موازنة الدولة، ولا يوجد سلطة للواقفين على ما أوقفوه من أموال ولا لورثتهم، وتم توجيه المؤسسة الدينية التي تسمى بالرسمية لخدمة أهداف الدولة، من تمجيد للاشتراكية تارة، وبيان توافق الإسلام مع الليبرالية تارة أخرى، وثار ما ثار حول فتاوى فوائد البنك، فضلاً عن توظيف الدولة المنابر للدعاية للنظام، وتجفيف منابع

التدين غير الرسمي سواء أكان تنظيمياً أو دعوياً بزعم مكافحة الارهاب منذ اغتيال السادات، فضلاً عن إهمال التربية الدينية في المدارس، وجمود جهود تطوير الأزهر والتعليم الديني به التي ظلت كلاماً إعلامياً دون مضمون حقيقي، بل حرصت الدولة على تدجين الطرق الصوفية ونقابة الأشراف بما يضمن لها وحدها توجيه دفة الخطاب الديني وتجفيف منابع التدين المستقل ربما أثمر ذلك استقراراً أمنياً بالتوازي مع إحكام القبضة البوليسية للجهاز الأمني على المساجد والمعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر وأنشطتها، لكن ما لم يلتفت له النظام هو أن تطوير وتجديد الخطاب الديني والتعليم الديني لا يتم بمراسيم سيادية ولا بقرارات بل هو حصيلة الحرية الفكرية ومناخ التعلم الحر الذي ساد الأزهر لقرون، ومن هنا عزوف الكثير من الدول الإسلامية عن إرسال طلابها للأزهر، والبحث عن أماكن بديلة خاصة في الدراسات العليا، بدءاً من كليات الدراسات الإسلامية الصاعدة في الشرق الإسلامي أو في الجامعات الغربية، وصولاً لتأسيس برامج وطنية للدراسات الإسلامية بهاجس أمني مقابل في الدول غير العربية من انتشار الفكر التكفيري والمعارض بين الأغلبية كما بين دول الأقليات المسلمة، وتنامي القلق من انتشار الفكر السلفي والوهابي ولم يقم الأزهر بتطوير مضمون المناهج ولا طرق التدريس بالوتيرة التي توافق وتنافس التحديات التي يواجهها والمنافسة من دوائر متنوعة صاعدة في مجال الدراسات

الإسلامية، ونظرة على دوائر تعليم الوافدين في الأزهر كافية لبيان الحالة التي هو عليها الآن والتي كان ينبغي الاهتمام بها لأنها ذراع قوية للقوة الناعمة في الدائرة الإسلامية ونظراً لأن لعب الدور الناعم متروك للدعاة والمشايخ دون استثمار وتوجيه من قبل الدولة لهم أو وضع دورهم في إطار إستراتيجية عامة، ناهيك عن تردي وضع الدعاة الاقتصادي وتراجع مكانتهم الاجتماعية، فإن السياسة الخارجية المصرية فشلت في توظيف هذا الدور لدعم مكانة مصر في دوائر الكتل الإسلامية في المنظمات الدولية، ونافستها بقوة السعودية التي نجحت في الترويج لصورتها، وتوفير الموارد الكافية لإدارة قوتها الناعمة المرتبطة بالحرمين الشريفين في هذا المضمار ولن تسترد مصر تلك المكانة ولا تأثير تلك القوة دون تحرير الأزهر والمؤسسة الدينية من قبضة الحسابات الأمنية والسياسية، ودون دعم لاستقلال التفكير الديني والتجديد الحقيقي، وهو خيار سياسي فى الأساس ما زال النظام غير قادر على إدراك آثاره البعيدة، مكتفيا بالمكاسب المحدودة قصيرة الأجل المترتبة على تأميم الدولة للدين في دوائره الرسمية ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الفكر الديني وإنتاجه لا يقتصر على المؤسسة الرسمية؛ ففي مصر عقول إسلامية فذة لكن تظل المشكلة هى توجس النظام من فكرها وانعكاساته الحركية وبالتالي هو غير قادر على الوعي

بأنها تشكل -بغض النظر عن موقفه السياسي-رصيداً للقوة الناعمة المصرية في المجال الإسلامي ٠

فقدت مصر الكثير من عناصر قوتها الناعمة على مدار العقود الماضية وكانت قد وصلت ذروتها فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، ثم بدأت فى التدهور مع هزيمة ١٩٦٧ خلال هذه الفترة، قامت مصر ببناء مكانتها وتأثيرها الإقليميين مستفيدة من تاريخها وحاضرها الثقافى بالمعنى الواسع للثقافة الذى يضم الفكر والفن والإعلام إلخ كما كانت لقوافل المعلمين والأساتذة والأطباء والمهندسين وغيرها من المهن دورها فى تعزيز المكانة الإقليمية لمصر وكان للقيم السياسية التى رفعها النظام المصرى فى ذلك الوقت المتمثلة فى مساندة تحرر الشعوب، والتخلص من التبعية والسعى لتحقيق التنمية المستقلة أثر فى اتساع النفوذ المصرى فى آسيا وأفريقيا خاصة وأن الرسائل كانت متسقة مع السياسات المتبعة مما أكسبها قدراً كبيراً من الصدق ومع هزيمة ١٩٦٧، اهتزت دعائم القوة الناعمة لمصر فمشروع التحرر الوطنى انقلب إلى دولة على درجة كبيرة من السلطوية وانتهى بهزيمة غير متوقعة، وبداية لانحصار الدور الخارجى لمصر ٠

واستمر الاستنزاف لمقومات القوة الناعمة المصرية فى العقود التالية وكان لارتماء مصر فى أحضان السياسة الأمريكية أثره فى فقدانها الكثير

من الظهير الإقليمى الشعبى الذى سبق وتمتعت به ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض جودة التعليم أدى إلى تدهور مستوى الخريج المصرى وقدرته على المنافسة أمام كوادر أخرى سواء أمام خريجى دول عربية أخرى كالشام والعراق ولجوء الكثير من الدول العربية إلى العمالة الآسيوية خلال العقدين الأخيرين، وبدأت مصر تفقد الريادة الإعلامية أيضاً فقد أصبح الإعلام أكثر منافسة بعد دخول مرحلة القنوات الفضائية من ناحية، ومن ناحية أخرى تدهور صناعة السينما والمسرح فى مصر وليس أدل على ذلك من النجاح الساحق الذى حققته المسلسلات التركية فى العالم العربى والتى سحبت البساط من تحت نظيرتها المصرية فى السنوات الأخيرة ويعنى هذا أن مصر فقدت ميزة نسبية لها فى هذا النطاق تتمثل فى المجالات التى كانت فى السابق حكراً على مصر مثل صناعة الفن والإعلام بشكل عام.

إذا انتقلنا إلى مجال القيم السياسية التى يمكن أن تعبر عنها السياسة المصرية فى هذه المرحلة، سنجد أن الوضع لا يخلو من الصعوبة وكانت ثورة ٢٥ يناير فرصة ذهبية لمصر للبناء على نموذج ميدان التحرير وإعادة بناء القوة الناعمة لمصر وكان التحرير قد لاقى قبولاً وشهرة واسعة النطاق ظهرت فى محاولة استنساخ الميدان فى العواصم العالمية المختلفة من خلال حركة احتلوا وول ستريت ونظيرتها فى العواصم

العالمية إلا أن هذه الفرصة لم يتم البناء عليها، فمن الناحية الشكلية، لم يعد التحرير المدينة الفاضلة التى تم تصويرها فى ثورة ٢٥ يناير حيث ترك الميدان فريسة للباعة الجائلين والبلطجية ما يقرب من سنتين حتى تغير الوجه الحضارى الذى مثله أثناء الثورة

إن أى محاولة لإعادة بناء مصر لقوتها الناعمة ينبغى أن تبدأ من إعادة ترتيب البيت من الداخل ويكفى فى هذا السياق الإشارة إلى أن ثورة ٢٥ يناير لم تحتج إلى من يسوقها عالمياً، بل كان التماسك الداخلى أقوى من تأثير مئات الوفود وكانت القيم السياسية والرسائل التى تبثها مصر للعالم واضحة لا لبس فيها: عيش حرية عدالة اجتماعية كرامة إنسانية كما تدفع مصر الآن ثمن إهدار قوتها الناعمة، وأزمتها مع دول حوض النيل من ناحية وإدارة موقفها من غزة من ناحية أخرى

والقوة الناعمة في حالة الدول المركزية مثل مصر لا تنفصل عن القوة الصلبة؛ فهي تنبني عليها في كثير من الأحيان، ومن هنا فإن تراجع القوة الصلبة خاصة التاريخي منها كتوازن القوة العسكرية يؤدي لفقدان القوة الناعمة لمقوماتها الأساسية ووقوفها في فراغ وبالتالي فإن القدرة على الردع تمنح للقوة الناعمة مساحة للحركة، فتكون خياراً موَظفًا لدعم قوة الدولة وليست محاولة عاجزة يائسة لملء فراغ القوة صحيح أن هناك دولاً توظف القوة الناعمة دون أن تملك قوة صلبة بالمعنى

التقليدي خاصة العسكري، لكن يخطيء من يظن أن هناك قوة ناعمة بدون أي نوع من القوة الصلبة، فحتى حالة القوة الإعلامية لدول الخليج كما في مثال قناة الجزيرة ذاتها كقوة ناعمة توظفها دولة قطر في كسب دور متنامٍ على الساحة العربية، حتى هذه تستند لقوة صلبة هي القوة الاقتصادية الغاز والنفط التي مكنتها من بناء صرح إعلامي ينافس دوليًا، وهي القوة الصلبة ذاتها التي مكنتها من الاستفادة من القوة العسكرية الصلبة لدولة أخرى -هي الولايات المتحدة-بالسماح بوجود قاعدة عسكرية للأخيرة توفر لقطر الحماية في ظل وضع إقليمي متوتر بغض النظر عن تقويم ذلك الخيار من منظور الأمن القومي العربي.

أن إدارة القوة الناعمة ليست مهمة سهلة، فهي أقرب للثروة القابلة للتناقص، وإهدار الفرص وسوء الإدراة قد تهددان رصيد القوة الناعمة بالتآكل، وهو ما لا يدركه صانع القرار حين يفاخر بالتاريخ ولا يصنع من ذلك الماضي -عبر مواصلة استخدام الموارد المعنوية- رصيداً متجدداً للمستقبل هذا ما فعله النظام المصري في رصيده التاريخي من القوة الصلبة في حالتين واضحتين:

١-في موقفه حيال القضية الفلسطينية لم مدرك أن القوة الناعمة لن تستمر إذا لم يحافظ على هذا الرصيد، الذي أهدره منذ أن عقد معاهدة السلام مع إسرائيل، رغم أن المعاهدة في ذاتها لم تكن لتهدد الرصيد

لأسباب كان يمكن تفهمها تكتيكياً، لكن ما أهدره هو انسحاب مصر من دورها الإقليمي تباعاً ثم بشكل حازم مؤخراً رغم استمرار التصريحات الإعلامية بعكس ذلك، وتراجع دورها الفعال في نصرة قضايا الشعب الفلسطيني، وهو ما تبين بشكل متراكم وصولاً للذروة في حرب غزة ، وأيضاً في التصعيد مع حماس، وحرصه على الكشف عن قضية حزب الله الذي كان يمكن أن يتم في سياق مختلف للدور الإقليمي المصري بأن يتم تناولها على المستوى المخابراتي وليس بشكل سياسي تصعيدي من إعلان ومحاكمة، وهو ما جعل أطرافاً أخرى تدخل على خط الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، وزاد من قوة العلاقة بين حماس وحزب الله، ورفع من أسهم الدور السوري الذي تراجع في بعض اللحظات التاريخية، بل وسمح لإيران بممارسة بعض النفوذ الناعم أو الصلب أحياناً عبر العقود الماضية فضلاً عن بروز الدور التركي الصاعد.

التراوح غير الحكيم بين الصلابة والنعومة، وسوء التوقيت، وعدم التوفيق في اختيار رد الفعل الملائم للموقف في التعامل مع غزة خاصة بعد فوز حماس، وعدم القدرة على التمييز السياسي المحنك بين الخلاف الأيديولوجي مع إسلام حماس والدور المصري المرتبط بأمن مصر القومي أفسد صورة النظام المصري؛ فبدت سياسته صلبة حين وجبت النعومة وناعمة حين وجبت الشدة، خاصة في التعامل مع القصف والاعتداءات الصهيونية المتكررة على شريط الحدود في رفح من جهة

فلسطين، وتحليق الطيران الإسرائيلي حرًا فوق الأراضي الفلسطينية، والقصف المتكرر شبه اليومي الذي صار يمر مروراً عابراً لا يلفت النظر بل لا يغطيه الإعلام المصري أحياناً، فقط تحمله رواية الشهود القادمين من غزة والمعلقين طويلاً على المعبر على الحدود المصرية وظهر هذا أيضاً جلياً في غياب مصر بل تعنتها تجاه الحضور المدني الإنساني الدولي في مشهد الإغاثة لدعم غزة من ضرب المتظاهرين الأجانب في حملة الحرية مروراً بتراخي الإدانة لاقتحام سفينة الحرية وقتل النشطاء المدنيين، بل وجدنا ذلك سابقاً في الموقف من حرب ٢٠٠٦ بين حزب الله والعدو الصهيوني، وهو مجال الإغاثة كمجال من أهم مجالات القوة الناعمة .

٢-الأزمة الثانية التي تجلَّى فيها تآكل القوة الناعمة لمصر هي أزمة توزيع مياه حوض النيل وحصة مصر منها؛ حيث اكتشف النظام أن دول حوض النيل قادرة على التفاهم بينها وتوقيع اتفاقيات برغم اعتراض مصر، وظن أن بعض الزيارات الدبلوماسية المتبادلة ستنقذ ما أهدرته عقود طويلة من تبديد رأس مال مصر من القوة الناعمة مع دول حوض النيل خاصة والدول الأفريقية بشكل عام عبر القرون، خاصة في القرنين الماضيين، سواء بالتعاون الاقتصادي والسياسي المباشر في القرن التاسع عشر الذي انطلق من اعتبار السودان مجالاً حيوياً لمصر، واستمرار ذلك رغم الاحتلال البريطاني عبر تواصل القوى السياسية، أو

بعد الاستقلال حيث كان لعبد الناصر فلسفته واعتبر أفريقيا إحد الدوائر المركزية لمصر، وطور علاقاته الدبلوماسية ومكانته الأفريقية بقوة، وكان من أدواته ووسائله في ذلك: الوزارات المصرية، والدبلوماسية المصرية،وشركة النصر للتصدير والاستيراد في أفريقيا جنوب الصحراء كما كان من مظاهر ذلك أيضاً استقبال الدارسين الأفارقة في الجامعات المصرية بمصروفات رمزية، ودعم الجمعيات العلمية كالجمعية العلمية الأفريقية ، وتحفيز الدراسات الأفريقية من خلال دعم معهد الدراسات الأفريقية .

لكن جاء بعد ذلك السادات بسياسة مختلفة توجهت لصداقة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والصلح مع إسرائيل؛ فقطعت الدول العربية علاقاتها مع مصر وابتعدت الدول الإسلامية، فتجاهلت الدول الأفريقية مصر وتجاهلتها مصر، وانكفأت مصر على نفسها في السبعينيات بزعم بناء الاقتصاد الحر، وبناء التجربة الديمقراطية التي آلت في نهاية عصر السادات لنهاية مؤلمة باعتقال كافة أطياف المعارضة، ثم جاء مبارك بسياسة ثالثة مخالفة كل الاختلاف تتبنى مبدأ عدم تخطي حدود مصر ولا مجال أبداً للصدامات مهما تكن نتائجها إيجابية أو سلبية وأصبح الحضور المصري في الدوائر الأفريقية رمزياً ، وحدث الفراغ في قيادة القارة الذي ملأته فوراً دولة جنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري، ومن يشهد المؤتمرات الدولية سيرى على الفور إلى أين

يتجه الدبلوماسي المصري الذي يحرص على التواصل مع نظرائه من الدول الغربية، وإلى أين يقصد الدبلوماسي الأفريقي الذي يحرص على التعرف والتواصل مع نظرائه من القارة الأفريقية ، وقد يكون من اللافت أن الدولة التي حرصت على بناء سياسة خارجية مع الدول الأفريقية بشكل متواصل وقوي هي ليبيا ولقد كان لمصر رصيد في دعم قوى التحرر في مرحلة التحرر في كثير من الدول الأفريقية ، لكن هذا الرصيد تبدد، والجهد الذي بذلته مصر في شجب تحرك دول المنبع بدعوى الحق التاريخي في مياه النيل كان الأولى أن يتجه لمراجعة أسباب تقصير الدبلوماسية المصرية عبر عقود في البناء على إرث تاريخي قوي للدور المصري في افريقيا، وكيفية تخصيص اهتمام أعمق وموارد أكبر لادراك ما فات وفي النهاية يظل خيار القوة الناعمة خياراً صعباً ومركباً على عكس ما قد يظن البعض؛ فالقوة الناعمة ترتكز على قوة مدنية تشترط قدر من الحرية والديمقراطية والمشاركة في صنع القرار الإستراتيجي، وتستند لخيارات في تخصيص الموارد بما يحفظ للقطاعات المختلفة في الدولة قوة تستطيع أن تستثمر بعضها في المجال الخارجي-الإقليمي والدولي، وتشترط حنكة سياسية تميز بين الخصومة السياسية والإمكانية والمكانة الوطنية للخصوم، وكلها عناصر فقدتها مصر عبر العقود وتحتاج لأن تعيد ترتيب أوراقها وتشحذ همتها من أجل استعادة ما تم إهداره واسترداد ما تم تبديده.

قوة إيران الناعمة فى العالم الاسلامى:

يعتقد جوزيف ناي أن الرئيس محمود أحمدي نجاد بسط قوة إيران الناعمة في العالم الاسلامي بسبب مواقفه ضد الكيان الصهيوني وأن المواقف التي اعتمدها الرئيس أحمدي نجاد ازاء كيان الاحتلال الصهيوني وانتقاداته الشديدة له تعتبر من أهم العوامل التي أدت الي بسط قوة ايران الناعمة لدي العالم الاسلامي٠

ولدي إجابته علي سؤال عن تقييمه لإستخدام أمريكا القوة الناعمة ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية قال ان أي شخص أو حكومة بإمكانها استخدام هذه القوة حتي ايران بإعتبارها زعيمه الشيعة تبذل جهودها لإستقطاب الآخرين من خلال القوة الناعمة وأمريكا لأنها زعيم الديمقراطية تستخدم هذه القوة لكسب الآخرين ودور القوة الناعمة يكمن مثلاً في أن أحداً يصبح ناصراً لإيران بسبب ثورتها الاسلامية وهذا لايعني أن ذلك الشخص أصبح من المعجبين بإيران من خلال رسالة معينة وهذا الأمر يمكن أن يحدث لأمريكا بسبب ديمقراطيتها ٠

وايران التي أصبحت رمزا للتحرر ونشر القيم والمباديء التي تؤمن بها باتت تواجه الاحترام من البقية لذا فإن قوتها الناعمة تزداد فى الدول الاسلامية بسبب انتقادها أمريكا لإحتلال العراق بين المسلمين وهو ما نشاهده لدي الشعب العراقي حالياً٠

القوة الناعمة الإيرانية في الميزان الجيوبوليتيكي:

يشير عدد من الباحثين الإيرانيين إلى ان إيران بعيدة حتى الآن عن ان تكون قوتها الناعمة ذات تأثير كبير؛ إذ يؤكد الباحث الإيراني ونائب مدير معهد طهران للأبحاث والدراسات الدولية على الاعتراف بأن الطريق لايزال طويلاً لإعادة السجادة الإيرانية إلى سابق عهدها التاريخي، وإلى جعل صنع في إيران مصدر ثقة، وإلى جعل الناس تشاهد الأفلام الإيرانية أو تشتري الفن الإيراني وإيران لا تستخدم قدرات البلاد في القوة الناعمة بشكل صحيح، ولو تم توظيفها في السياسة الخارجية والدبلوماسية لكان تأثيرها أعمق وأكبر في النظام الإقليمي والدولي.

وفي إطار تقييم مدى نجاح الحكومة الإيرانية في تطبيق الإستراتيجية العشرينية ٢٠٢٥، التي من المفترض أن تولّد قوة ناعمة هائلة لإيران، قام الباحث الإيراني جهانجر أموزجار بدراسة لنتائج الخطة الخمسية الرابعة التي انتهت عام ٢٠١٠ لتقييم مسار الحكومة وبالتالي المسار نحو ٢٠٢٥، وكانت نتيجة التقييم كما قال: تراجع من سيء إلى أسوأ والحقيقة أن القوة الناعمة الإيرانية كانت قد وصلت ذروتها في العالم العربي بحلول عام ٢٠٠٦، وبقيت صامدة حتى عام ٢٠٠٨ حيث بدأت تتراجع بشكل سريع إلى أن تدهورت مع اندلاع الثورات العربية نهاية عام ٢٠١٠/بداية ٢٠١١، ثم تعمقت مع اندلاع الثورة السورية

واستمرارها ويمكن لعدد من استطلاعات الرأي أن يكون مؤشراً يدعم هذه الحقائق لعل أهمها استطلاع زغبي الذي أجري عام ٢٠١١ .

إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن مصاعب جمة تعترض طريق قياس القوة الصلبة لأي بلد التي من المفترض أنها قابلة للقياس أصلاً نظرًا للمعطيات الكمية المرتبطة بها، فإن قياس القوة الناعمة لدولة ما يصبح مستحيلاً، ناهيك عن أن الأخيرة لا تستند إلى معيار كمي في العادة حتى يمكن قياسه وعلى الرغم من ذلك يذهب البعض إلى محاولة خلق مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس القوة الناعمة لبلد ما، فيما يذهب البعض الآخر إلى القول بأن استطلاعات الرأي قد تكون مؤشراً جيداً فى حد ذاته يعبّر عن مدى تأثير القوة الناعمة لدولة ما من عدمها رغم افتقاره أيضاً إلى قياس كمي.

ولا يعني ذلك أن إيران لا تمتلك قوة ناعمة بشكل مطلق، فقد سبق وشرحنا مصادر وأدوات قوتها الناعمة، لكن ذلك يعني بالتأكيد أن إيران فشلت في أن تضع نفسها في أي تصنيف للقوة الناعمة على الإطلاق ولعل السبب في ذلك يعود إلى أنه وعلى الرغم من تمتع إيران -كما رأينا- بمصادر متعددة لإنتاج القوة الناعمة، وعلى الرغم من توجيه هذه القوة الناعمة من خلال أدوات، عمل النظام الإيراني على تفعليها بما يخدم الأجندة الوطنية العليا للبلاد على الصعيد المحلي والإقليمي

والدولي، إلا أن مدى تأثير هذه القوة الناعمة الإيرانية في الإطار الجيوبوليتيكي يبقى محدوداً لعدة معطيات، لعل أبرزها:

من الناحية الاقتصادية : فشلت إيران في تقديم نموذج اقتصادي يكون مصدراً للقوة الناعمة فلا هي قدمت نموذجاً اقتصادياً كما فعلت الصين، ولا هي قدمت قصة نجاح اقتصادي كما فعلت تركيا، واعتمدت على المال السهل كدولة ريعية لاستخدامه كأداة مولدة للقوة الناعمة وفي هذا الإطار، يشير الباحث الإيراني شهرام شوبين إلى أن النموذج الاقتصادي الإيراني هو نموذج فاشل بامتياز حتى مقارنة مع جيران إيران الصغار في الجنوب الذين انتقل إليهم عدد لا يُستهان به من رجال الأعمال الإيرانيين فقد فشلت إيران في تنويع اقتصادها أو في الاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بالطاقة وأدى تراكم الفساد وسوء إدارة الاقتصاد وتعويم الحكومة للعمه إلى فشل ذريع ودعم هذا التقييم نتائج التحليل الاقتصادي الذي قام به الباحث جهانجر أموزجار خلال السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠ للأداء الاقتصادي لإيران مقارنة بالخطة الإستراتيجية الخمسية الرابعة.

من الناحية السياسية : فشلت إيران أيضاً في بناء نموذج سياسي جاذب يعمل على توليد القوة الناعمة، ولم يجد أي نوع من أنواع التعاطف على عكس الحال عند حدوثل الثورة الإيرانية ١٩٧٩، ولم يستطع أن يروج

لإيجابياته كتركيا مثلاً، بل إن الفجوة بين النظام الثوري والمجتمع ما بعد الثورة بدأت تتسع وانعكس ذلك بشكل سلبي على صورة النظام حتى العراق الذي كان يفترض كثيرون أنه سيتأثر بالتجربة الإيرانية، لم يختر نظامًا سياسيًا مشابهًا على الإطلاق ويعتبر البعض أن الديمقراطية الإيرانية هي ديمقراطية شكلية واقعها ثيوقراطي ومضمونها ديكتاتوري على اعتبار أن المرشد الأعلى يمتلك صلاحيات تفوق تلك التي تمتلكها أي سلطة في العالم وهو يستند إلى شرعية دينية وسياسية معًا، ويجمع إلى سلطاته صلاحيات أخرى كثيرة كما جاء في المادة ١١٠ من الدستور، ويسيطر على كل المجالس في البلاد، بعضها تابع له والبعض الآخر خاضع لنفوذه كما يعاني النظام من مشاكل هائلة في الحريات والوضوح، فأقلية مثل الأقلية السنية التي تشكّل ما بين ١٩إلى ٢٠%على الأقل من سكان إيران لا يحق لها الوصول إلى أي منصب تنفيذي رفيع وعملياً تم حرمان ما بين ٧ إلى ١٤ مليون مواطن إيراني على الأقل بشكل أوتوماتيكي وبموجب الدستور من تولي الرئاسة أو أركان الجيش أو القضاء ناهيك عن المناصب الأخرى كما بيّنت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ أن النظام يعاني مشاكل هيكلية متجذرة؛ فقد أضرت هذه الانتخابات بصورة النظام الإيراني بشكل خطير في المنطقة والعالم، وكان لها بالغ الأثر في تعزيز الصورة السلبية لدى شريحة واسعة من عامة الناس وأيضاً لدى النخبة المثقفة.

من الناحية الثقافية : لا يُعد العنصر الثقافي الفارسي سواء المتعلق باللغة أو الحضارة عامل جذب أو تأثير واسع بالمعنى العام المطلق؛ إذ أن تأثيره محدود ومرتبط بشكل مباشر بمنطقة آسيا الوسطى لكن حقيقة أن معظم شعوب هذه المنطقة هم من القومية التركية، فإن هذا يحد بطبيعة الحال من النفوذ الإيراني ٠

من الناحية المذهبية:تبقى حقيقة أن إيران تتبع المذهب الشيعي ومزجه مع القومية الفارسية وتحديداً مبدأ ولاية الفقيه، عاملاً معرقلاً لهدفها في قيادة المنطقة أو توليد قوة ناعمة كافية تخولها القيام بتحقيق هذا الهدف دون الاعتماد على قوة صلبة بل ان هذا العنصر قد يلعب في كثير من الأحيان دوراً سلبياً في تعميق عزلة إيران الإقليمية خاصة عندما تعمد إيران إلى الاعتماد على العامل الطائفي لحشد الأقليات الشيعية في المنطقة

أدوات القوة الناعمة الإيرانية

ويُقصد بها القنوات التي يتم من خلالها وعبرها ممارسة وتوجيه القوة الناعمة للبلاد، على اعتبار أن أية قوة ناعمة إنما تحتاج إلى تحديد اتجاه المنطقة أو الجهة المستهدفة في سياق منظم بما يخدم الأهداف القومية العليا٠

وقد حاول النظام الإيراني عام ٢٠٠٥، استغلال كل مصادر القوة الناعمة وأدواتها التي تتمتع بها إيران ضمن إستراتيجية واحدة تتضمن سياسة واضحة لتوظيفها في إستراتيجية وطنية كبرى للبلاد لتكون أكثر تأثيراً في خدمة المصالح الإيرانية القومية والسياسة الخارجية للبلاد وقد وضع النظام وثيقة تُعرف باسم الإستراتيجية الإيرانية العشرينية ٢٠٠٥-٢٠٢٥، وتُعتبر أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني، تضع تصورات مستقبل الدور الإيراني خلال عشرين عاماً، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة داخلية متعدد في منطقة جنوب غرب آسيا أي المنطقة العربية تحديداً لتشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء.

الأدوات الثقافية :تمتلك إيران ترسانة هائلة من الأدوات التي تساعدها على توجيه مصادر القوة الناعمة الثقافية للبلاد في الاتجاه المراد الذي يحقق في نهاية المطاف مصالح البلاد العليا وأهدافها الإستراتيجية وتتوزع هذه الأدوات على مستويات متعددة من المواضيع داخل البناء الثقافي، ومنها -:الثقافة الإيرانية الفارسية ومن الأدوات الدينية التشيع الإيراني ومبدأ الولي الفقيه .

- موازنة بعض الأنشطة الدينية والثقافية العلنية لعام ٢٠٠٨.
- مصاريف لبرامج بروبغندا ثقافية ودينية ٢٠٠٨ .

-المؤسسات الإيرانية المنوط بها الترويج للنسخة الإيرانية من التشيع في العالم.

-الأدوات الإعلامية حيث تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة .

-وكالة بث الجمهورية الإسلاميةIRIB .

-الدعم المالي لبعض المنظمات المتخصصة ببرامج دعاية ثقافية ودينية إيرانية.

وتستخدم إيران القضايا في السياسة الخارجية لتوجيه قوتها الناعمة وبالتالي توسيع قاعدة نفوذها وتأثيرها على الصعيد الإقليمي، ومن بين هذه الأدوات -:التشيع السياسي - الخطاب الثوري المعادي لأمريكا والغرب - القضية الفلسطينية.

إسرائيل والقوة الناعمة

بالنسبة لإسرائيل، فإنها في الوقت الذي تستعد فيه أمنياً وعسكرياً من أجل محاولة صد أي تهديد عسكري محتمل من قبل جيرانها، بل والعدوان في أي وقت على الدول العربية، تحاول أن تبادر وتغزو عقول الشباب العرب والمسلمين المهتمين بالشأن الفلسطيني، وذلك بغية القيام

بعملية غسيل دماغ تدريجية، من خلال قلب الحقائق، وتبييض صورة إسرائيل العنصرية في نهاية المطاف، عبر استخدام قوتين متوازيتين في آن واحد، وهما القوة العسكرية والقوة الناعمة.

وتستخدم إسرائيل القوة الناعمة للترويج لها،عبر استخدام ماكينتها الإعلامية الموجهة، واستغلال الإعلام الأمريكي والأوروبي الرسمي الذي يعتبر إسرائيل واحة للديمقراطية في منطقة العالم العربى ، رغم عنصريتها الآخذة فى التفاقم والانكشاف ويتم ذلك من خلال الترويج لهما وفي الوقت الذي ساعد فيه الغرب، خاصة بريطانيا وفرنسا، وتاليا الولايات المتحدة الأمريكية على بناء جيش إسرائيلي قوي، استطاعت إسرائيل خلال العقود الماضية ١٩٤٨-٢٠١٣ من خلال قوتها الناعمة المدروسة بناء علاقات مع غالبية دول العالم، حيث تؤكد وزارة الخارجية الإسرائيلية أن إسرائيل -التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة عام ١٩٤٩- باتت تقيم علاقات مع معظم دول العالم كما حرصت منذ تأسيسها على إشراك المجتمع الدولي في تجربتها في مجال التطوير، وبناء على ذلك تم عام ١٩٥٨ تأسيس المركز الدولي للتعاون، وهو قسم يعمل داخل وزارة الخارجية، ويكلف بتخطيط مشروع التعاون الدولي الإسرائيلي وتنفيذه وثمة مؤشرات على نجاح استثمار إسرائيل للقوة الناعمة، ومن بين تلك المؤشرات شبكة العلاقات التجارية والسياسية الواسعة بين إسرائيل، وأوروبا،وأمريكا، ومع القارة الأفريقية ، وآسيا

ولهذا نجحت في تبوء مكانة مهمة في إطار العلاقات الدولية السائدة، وساعدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تهيئة الظروف لبناء علاقات إسرائيلية تجارية وسياسية وثقافية مع دول مختلفة في العالم، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار جدار برلين، وسقوط القطب الآخر وقد ساعد على ذلك غياب التكامل العربي في إدارة التعامل وبناء العلاقات مع الدول المختلفة في العالم في إطار العلاقات الدولية لتحقيق المصالح العربية العليا ٠

المثقفون في إسرائيل والقوة الناعمة

جرت العادة، في كل مرة تشن إسرائيل خلالها حرباً على الفلسطينيين أو على العرب، أن يعلن الأدباء العبريون موقفًا منها، باعتبارهم حراس شرف الكلمة في عُرف العقل الإسرائيلي العام وتتجه أنظار الرأي العام في العقود الأخيرة، على وجه التخصيص، إلى ما بات يعرف بالترويكا الأدبية الإسرائيلية والمؤلفة من أبرز ثلاثة كتاب، هم عاموس عوز وأ. ب. يهوشواع ودافيد جروسمان .

هناك وحدة في رؤية الهدف المرغوب إسرائيلياً واختلاف لكنه يبقى شكلياً، لا يمس الجذور الحقيقية للموقف الإسرائيلي التقليدي إزاء الإنسان الفلسطيني .

أن هؤلاء الأدباء أيدوا، في معظمهم، تلك الحرب فور الإعلان عن شنها، بحجة عامة فحواها أنها حرب عادلة ومبررة تتخذ من شعار

الدفاع عن النفس المألوف ذريعة لها، باعتبار ذلك حقًا لا بُدّ أن تحظى إسرائيل به، على غرار سائر الدول في العالم، في إثر تعرضها لإطلاق الصواريخ والقذائف من قطاع غزة على بلداتها الجنوبية غير أن تأييد الحرب وإبداء الحماسة لها لم يعمّرا طويلاً، فسرعان ما انطلقت دعوات من أجل إيقافها وعلى الرغم من ذلك فإن مبررات تلك الدعوات لم تستند إلى مبادئ القيم الإنسانية عالمية عامة، وإنما نهلت من نبع أفكار عكرة ومن المسلمات الصهيونية الراسخة وقد وقفت في صلب هذه الأفكار، مثلاً، فكرة تلقين الفلسطينيين درساً، وفكرة أخرى فحواها حتمية استعمال القوة، وفكرة ثالثة مؤداها أن العرب على وجه العموم لا يفهمون إلا لغة القوة .

إن الصورة العامة، التي ترتسم للأدباء الإسرائيليين في العالم، هي أنهم كتيبة أمامية في ما يسمى بمعسكر أنصار السلام وفي كل مكان من العالم يعارض أنصار السلام استعمال القوة، بصورة مبدئية حازمة لا تقبل التأويل أو المساومة أمّا في إسرائيل فقد بات استعمال القوة ضد الفلسطينيين والعرب أمراً حتمياً حتى لدى أنصار السلام، بمن فيهم الأدباء وقد أبانت الحرب على غزة، وعلى لبنان ثم على غزة عام ٢٠١٤ أن الإسرائيليين في غالبيتهم أصبحوا أسرى إجماع قومي جديد مفاده أنه لا بُدّ أن يذوق الفلسطينيون بأس القبضة الإسرائيلية الحديدية، أولاً ودائماً لكن يبقى هناك فارق طفيف هو أن المعتدلين من بينهم (فيما

يظهرون للآخر) يؤمنون بوجوب أن يترافق ذلك مع شعارات آسرة من قبيل دولتين للشعبين والتطلع إلى السلام وترجيح المفاوضات السلمية، في حين أن المتطرفين من بينهم، أي مناهضي السلام، يؤمنون أن هذه الشعارات من شأنها أن توهن إسرائيل، وأنها مشعوذة، لذا يمتنعون من إطلاقها بالشكل الأعمى أو غير المحسوب الذي يطلقه المعتدلون .

عائد القوة الناعمة الإسرائيلية

تستهدف الأنشطة الاسرائيلية تعزيز القدرات المهنية من خلال الدمج بين البعدين النظري والعملي، والدمج بين البحث العلمي وتطبيق المشروع على أرض الواقع، وتكييف تكنولوجيات جديدة لتلبية أولويات التطوير في الدول المستضيفة، عبر التعاون مع وزارات مختلفة ومعاهد مهنية وأكاديمية ومراكز بحث في إسرائيل ويعمل المركز الدولي للتعاون بالاشتراك مع دول نامية ودول يمر اقتصادها حالياً بفترة انتقالية نحو مواجهة تحديات التنمية في كافة المجالات ولتعزيز مكانتها في إطار علاقاتها الدولية، أعطت إسرائيل أولوية لإنشاء مراكز البحث، وتطوير القائم منها

ويحاول الكيان الصهيونى امتلاك جيش قوي ناهيك عن الاعتماد على خيار نووي،عبر امتلاك نحو مائتي قنبلة نووية وترى إسرائيل أن قوتها العسكرية المتطورة وامتلاك الخيار النووي ضمانان قويان لأمنها من جهة، ولاستمرار نفوذها في إطار العلاقات الدولية من جهة أخرى،

خصوصا أن قضية الأمن تعتبر القضية الأهم في إطار الإستراتيجية الإسرائيلية، وأن بناء شبكة علاقات إسرائيلية دولية بالاعتماد على القوة الناعمة يجب أن يخدم تلك القضية ويحققها .

القوة الناعمة العربية

على الرغم من نجاح الشباب العرب في استخدام القوة الناعمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الفيسبوك، واليوتيوب، وتويتر، للتجمع في ميادين التحرير والتغيير العربية منذ ثلاث سنوات، والمطالبة بالحرية ورحيل النظم الدكتاتورية العربية، فإننا أمام حالة تشرذم رهيبة في مجال استخدام العرب القوة الناعمة لخدمة الأهداف الإستراتيجية العليا التي تتمثل في جعل الوطن العربي له وزن في إطار العلاقات الدولية المتشعبة لذا يجب على الإعلام العربي استثمار أدوات التواصل الاجتماعي من أجل مستقبل عربي مشرق لكل أبنائه، وفضح سياسات إسرائيل العنصرية إزاء العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل انكشاف صورتها عند الكثير من شعوب الأرض عندئذ يمكن القول إن العرب سيتبوءون مكانة مهمة في إطار العلاقات الدولية بسبب استخدامهم قوتهم الناعمة الكامنة، وفي مقدمتها وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة، والوطن العربي غني بثرواته، ويزخر بطاقات بشرية واعدة.

تركيا والقوة الناعمة تجاه العالم العربي

بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا قام بتطبيق إستراتيجيّة تركية جديدة رسم خطوطها العريضة وزيرُ خارجيتها مُحَمّد داود أوغلو، حيث قام بوضع نظرية تُسَمّى العُمق الإستراتيجي، وتتلخّص مبادئها في: الحرص على مُحَاولة حل الخلافات سلميًا مع دول الجوار؛ لما لذلك من انعكاسات إيجابيّة على الأمن الداخلي، التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل عدم تحوُّل الخلافات الإقليميّة إلى صراعات مُزْمِنة، والتأكيد عل أنّ تركيا دولة مركزية لها وجودها الجيو سياسي في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط، ولذا لا بد لها من المُشَاركة بفاعلية في مُجمل الملفات عبر الحوار السياسي، تحقيق درجة عالية من الاقتصاد المُتَبَادل مع دول الجوار، هذه الأهداف وغيرها ترتكز على ما سماه القوة الناعمة في السياسة الخارجية، وتعني علمانية أقل تشددًا في الداخل، ودبلوماسية ديناميكية في الخارج، وتحديدًا في المجال الحيوي لتركيا.

ويُمْكِننا القول بأنّه منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدةِ الحكم اتّبعت تركيا في إستراتيجياتها سياسة القوةِ الناعمة والتمدُّد شرقا وجنوبًا، وتمكّنت من إبرام اتفاقيّات ثُنائية مع العديدِ من الدول العربيّة، ومن تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، خصوصاً مع سوريا ولبنان والعراق ودول الخليج ومصر.

ويرى المُحَلِّلون أنّ من بين أفضل ما قدّمه النموذجُ التركي للعالم استخدام قوته الناعمة على مُستوى الدبلوماسيّة والتواصُل مع الشعوب العربية، فعلى المستوى الدبلوماسي نرى تركيا تستخدم تعبيرًا لافتًا هو العلاقات الصافية أي العلاقات القائمة على تصفية المشاكل مع الجيران، ورغم أنّ الجيش التركي يُعَدُّ من أقوى جيوش المنطقة؛ فإنّ ساسته يستبعدون الإشارة إلى القوة العسكرية كإحدى أدوات نموذجهم، وعلى مستوى العلاقات مع الشعوب فإنّ المدارس التركية تُقدِّم نموذجًا فريدًا في جودةِ التعليم، كما تستخدم الدراما التركية كإحدى الأدوات التي تُسَوّق لذلك النموذج.

وحزب العدالة والتنمية من خلال تجربته السياسيّة الراهنة، هو من أنجح الأطراف التركية التي وظّفت القوة الناعمة لتركيا في تسويق مشروعاتها وخياراتها السياسية والاقتصادية.

وفي الحقيقةِ يُعَدُّ نجاح التجربة التركية من أهم مصادر القوة الناعمة ، فهو عنصرٌ جذّابٌ يدفع الآخرين إلى اكتشاف معالم التجربة التي دفعت هذه الجهة أو تلك إلى الارتقاء بهذه السرعة وتجاوز كل العقبات وتحقيق أهدافها،وأبرز معالم هذا النموذج، هي:

١-على الصعيد السياسي : تعزيز قيم الحرية والعدالة والشفافية والنزاهة والاستقامة وحكم المُؤَسّسات والقانون والاحتكام إلى الشعب وصناديق الاقتراع والاستناد إلى برنامج سياسي مُتَكامل هدفه أولاً

وأخيرًا خدمة الناس والنهوض بالدولة بدون تسرُّع في التنفيذ وببعد نظر ونفس طويل، ويكتسب هذا النموذج قوته من خلال ما أثبته عن قدرته علي مزج مفاهيم ظلّ كثيرون يشككون طويلاً في إمكانية التقائها في مكوّن واحد، مثل الديمقراطية والإسلام،الانفتاح والاستقلال، الإصلاح والاعتدال، التسامح والبراجماتية.

٢-على الصعيد الاقتصادي: توظيف قدرات البلاد ومواردها الطبيعية والبشرية كافة، والاعتماد على التصنيع والتصدير، والمزج بين الزراعي (اكتفاء ذاتي) والصناعي (ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم، وسادس أكبر منتج للأسمنت والملابس الجاهزة على سبيل المثال) والخدمات فدخل القطاع السياحي يزيد على ٢٠ مليار دولار ومُكَافحة الفساد والرشاوى والتدهور المالي وزيادة القدرة الإنتاجية والتجارية، ورفع الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٤٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من تريليون ومئة مليار عام ٢٠١٠،ورفع مستوى دخل الفرد من حوالي ٣٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٣٣٠٠ ألف دولار ٢٠١٠، والنهوض بالبلاد من حالة الانهيار الاقتصادي إلى المرتبة الـ١٥ عالميًا خلال ٩ سنوات فقط.

٣- على صعيد السياسة الخارجيّة: تبنى سياسة خارجية عقلانية مدروسة تقوم على رؤية واضحة وعميقة لِمُعْطيات المنطقة ومتغيّراتها، وتأخذ في الاعتبار قدرات تركيا ومعطياتها الجيو-إستراتيجيّة،والتزاماتها

الخارجية بما يحقق مصالحها أولاً وقبل كل شيء دون وجود عقدة التعاون مع القوى الكبرى على أساس من الندّية والاحترام المُتَبادل ويرى الكثيرَ من المحللين أنّ من أسرار النهضة التركية الراهنة توافر عاملين مهمين هما: الديمقراطية والنّزاهة، فالتجربةُ الديمقراطية في تركيا مكّنت الشعب التركي من الإدلاء بصوته ورأيه بصورة واضحة والنزاهة التي ميّزت التجربة الديمقراطية تُعَدُّ ضمانًا مُهمًا لكي تظل الثقةُ قائمةً بين المواطن ومُؤَسّسات الدولة .

واستطاع حزب العدالة والتنمية التكيُّف مع الديمقراطية الليبرالية والعلمانية لحقوق الإنسان وحريات الفرد والمُجتمع والأقليّات، في رسم السياسات وحكم البلاد، ووضعت تركيا نصب عينيها التطوُّرات الاقتصاديّة والسياسيّة والعلميّة والاجتماعيّة والثقافيّة الجارية في أوروبا كمثال لبلوغ مستوى المدنية المُعَاصرة.

وما وصلت إليه تركيا، هو نتاجُ عوامل وأسباب مُرَكّبة، والديمقراطية بكل تفاصيلها ومستوياتها ومُتَطلباتها، هي حجرُ الزاوية في هذه التجربة ، التي منحت تركيا الكثيرَ من عناصر القوة والفرص، الأمر الذي أدّى إلى جعلها تُطبّق سياسة القوة الناعمة بسهولةٍ ويُسر، الأمر الذي أدّى في النهايةِ إلى جعل هذه السياسة تُؤْتِي ثمارها على أكمل وجه، وأكثر مما هو مُتوقع.

وأضحت الأفلامُ والمُسَلْسَلات التليفزيونيّة والمسرحيات وما شابه

أفضل وسيلة لأي دولة فى العالم لنشر ثقافتها وأخلاقها وعاداتها الاجتماعيّة وقيمها ، بل وأكثرها تقبلاً لدى شعوب العالم، من التقارير التي تعرض على شاشات التلفاز ولا يختلف اثنان على أنّ موجة المُسَلْسَلات التركيّة اجتاحت في الآونة الأخيرة البيوت العربيّة، وهذا إنْ دلّ على شيء فإنّه يدل على الساحةِ الإعلاميّة التي اكتسحتها المُسَلْسَلات التركيّة في كامل القنوات العربية.

ومن ثمّ أصبحت المُسَلْسَلات التركيّة إحدى وسائل السياسة الخارجيّة التركيّة في المنطقةِ العربية ضمن القوة الناعمة التي استطاعت أنْ تُحْدِثَ تأثيرًا إيجابيًا لدى الكثير من العرب، وتزامن ذلك مع عودة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط والمواقف الإيجابية تجاه القضايا العربيّة، مما يطرح سؤالاً مُهمًا حول مدى التأثير الذي يُمْكِن أنْ يصاحبه البُعد الثقافي في حياة الشعوب وقد أسهم هذا النوع من المُسَلْسَلات إلى حدٍ كبير، في تلميع صورة تركيا وتعزيز نفوذها في الخارج؛ لِتُصْبِحَ القوة الناعمة للدبلوماسيّة التركية، المشغولة بالتطورات الجديدة في العالم العربي، الذي دخل مرحلة انتقال سياسي عميق، حيث تركيا لا تريد أنْ تبقى مجرد مراقب للأحداث، ويعكس الإنتاج الفني الغني الطفرة التي يعيشها المشهد الثقافي التركي، الذي يندرج في سياق التقدُم الذي تعرفه البلاد في العديدِ من المجالات الأخرى، لاسيّما التجارية والصناعية والاجتماعية.